

التغير المناخي بوصفه تجسيدا للترف قراءة كلامية في علاقة الاستهلاك بالهلاك

الشيخ شادي علي^(١)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الجدلية بين مفهومي الاستهلاك والهلاك من منظور كلامي يستند إلى التراث الإسلامي، وذلك من خلال بيان تحوّل الإنسان في ظلّ هيمنة النموذج الرأسمالي من موقع الخلافة القائمة على العمارة والإصلاح إلى موقع الاستهلاك القائم على الاستنزاف والإفساد. وتؤكد الدراسة أنّ التغير المناخي لا يقتصر على كونه ظاهرة فيزيائية بل يعكس خللاً روحياً وخلقياً نابعاً من هيمنة الترف بوصفه نمطاً وجودياً يحوّل الإنسان إلى كائن مستهلك. وتبين أنّ الأزمة البيئية تمثل تفعلاً لسُنن كونية وتاريخية جاءت ردّاً حتمياً على طغيان الإنسان وإخلاله بالموازن، انسجاماً مع التصوّر القرآني في ارتباط الفساد بالسلوك البشري. كما تعالج الدراسة مفهوم إهلاك القرى باعتباره قانوناً سُننياً يربط بين الترف الاقتصادي والدمار الكوني وتخلص إلى محدودية الحلول التقنية في ظلّ مفارقة (وليام جيفونز-William Jevons) التي تُظهر أنّ الكفاءة قد تزيد الاستهلاك. وفي المقابل، تقترح الدراسة بديلاً خلقياً يقوم على استعادة مفهومي الحياة الطيبة والاقتصاد بمعنى القصد، مستلهمة نموذج الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عمارة الأرض وترسيخ مبدأ الاستخلاف والمسؤولية البيئية لحماية الوجود الإنساني من الهلاك.

الكلمات المفتاحية: الترف، التغير المناخي، السُنن الكونية، الرأسمالية الاستهلاكية، عمارة الأرض.

١ - باحث في الدراسات الإسلامية من مصر، وطالب في الحوزة الدينية في لبنان.

Climate Change as Embodiment of Luxury Theological Reading of Relationship between Consumption, Destruction

Shaykh Shadi Ali⁽¹⁾

■ Abstract

This study aims at analyzing the dialectical relationship between the concepts of consumption and destruction from a theological perspective grounded in the Islamic intellectual tradition. It examines how, under the dominance of the capitalist model, the human being has shifted from the position of stewardship based on cultivation and reform to one of consumption based on depletion and corruption. It argues that climate change is not merely a physical phenomenon but also reflects a spiritual and moral imbalance resulting from the dominance of luxury as an existential mode that transforms humans into consumers. It demonstrates that the environmental crisis represents the activation of universal and historical laws as an inevitable response to human transgression and the disruption of balance, in accordance with the Qur’anic view that links corruption to human behavior.

The study also addresses the concept of the destruction of cities as a normative law that connects economic luxury with civilizational and cosmic collapse. It concludes by highlighting the limitations of technical solutions in light of the Jevons Paradox, which shows that increased efficiency may lead to greater consumption.

In contrast, the study proposes an ethical alternative based on reviving the concepts of the “good life” and economy understood as moderation. This alternative draws inspiration from the model of Imam Ali bin Abi Talib, emphasizing the cultivation of the earth and the reinforcement of the principle of stewardship and environmental responsibility in order to protect human existence from destruction.

Keywords:

Luxury, Climate Change, Cosmic Laws, Consumer Capitalism, Prosperity of the Earth.

1 - Researcher in Islamic studies from Egypt, student at a religious seminary [Hawza] in Lebanon.

مقدمة

تحوّل الإنسان، في ظلّ هيمنة النموذج الرأسمالي الاستهلاكي، من رتبة «الخلافة» التي تقتضي العمارة والإصلاح إلى رتبة «الاستهلاك» التي تقوم على الاستنزاف والإفساد، هذا التحوّل الجذري في وظيفة الإنسان الوجوديّة، المدفوع بثقافة «الترف» التي جعلت من اللذة الماديّة غاية نهائيّة، أدّى إلى تفعيل سُنن كونيّة وتاريخيّة لا تستثني أحدًا؛ فالأرض، بصفتها مخلوقًا مسخرًا، جاء ردّها على طغيان الإنسان على شكل اختلال في الموازين المناخيّة، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

ليست الأزمات البيئيّة مجرد حوادث عرضيّة أو نتائج جانبيّة للنشاط الصناع بل إنّ التغيّر المناخي، بكلّ ما يحمله من مظاهر كارثيّة مثل التصحّر، والفيضانات، وانقراض الأنواع، ليس في حقيقته إلا «تجسيدًا ماديًا» لخلل روحي وخُلقي يضرب في جذور الحضارة الحديثة، هذا الخلل ينطلق من مفهوم «الترف» والرغبة الجامحة في الاستهلاك التي كرّستها الرأسماليّة الحديثة، محوّلّة الإنسان من «خليفة» مستأمن على الأرض إلى «مستهلك» يستنزف وجوده ووجود ما حوله.

في هذا الدراسة، نسعى لتفكيك العلاقة الجدليّة بين «الاستهلاك» و«الهلاك» من منظور كلامي، استنادًا إلى التراث الإسلامي الأصيل في مدرسة أهل البيت (عليه السلام) وتفسيراتهم للنص القرآني... منطلقين من فرضيّة أنّ «الترف» ليس مجرد وفرة في المال، بل هو حالة طغيان وجودي، وأنّ «الفساد في البرّ والبحر» هو النتيجة الحتميّة لهذا الطغيان، وأنّ الحلّ يكمن في استعادة مفهوم «الحياة الطيبة» باعتبارها بديلاً عن «حياة الترف».

في هذا السياق، لا بدّ من قراءة التغيّر المناخي ليس باعتباره ظاهرة فيزيائية فحسب، بل رسالة "تكوينية" من الخالق تشير إلى أنّ النظام الكوني يلفظ النمط الاستهلاكي الذي فرضته "الرهط المفسدون" في الأرض، والمتمثّلون اليوم في الشركات العابرة للقارات والمنظومات الرأسمالية.

أولاً: فلسفة الترف.. الجذور الكلامية للنزعة الاستهلاكية

١. الترف: من الوفرة إلى الطغيان

في المعجم القرآني، لا يأتي مصطلح «الترف» ومشتقاته (أترفتهم، مترفيها) إلا في سياق الذم والوعيد، والترف لغوياً يعني التوسّع في النعمة وسعة العيش، لكنّه اصطلاحياً -في الفكر الإسلامي- يمثّل حالة نفسية واجتماعية تتجاوز مجرد الغنى لتصل إلى «البطر» و«الأشر» وإنكار الحقّ، يقول في «مجمع البحرين»: «والمترف: المتنعم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَالَ مُتَرْفُوها﴾ [سبأ: ٣٤]... والمترف: الذي قد أبطرت النعمة وسعة العيش»^(١)، فالمترف هو ذلك الكائن الذي طغت عليه النعمة فأنسّته المنعم، وتحوّلت الوسيلة (المال والموارد) لديه إلى غاية في ذاتها، ما جعله في حالة صدام دائم مع سنن الاعتدال الكونية.

إنّ الجذر الأساس للشقاء البشري هو انطماس الفطرة وتغييب العقل تحت وطأة الشهوات، والترف هو المخدّر الذي يُغيّب العقل، ويجعل الإنسان أسيراً لغرائزه، فيتحوّل من كائن عاقل يدير الموارد بحكمة إلى كائن تقوده «قوة الشهوة» نحو «الشراهة» أو «قوة الغضب» نحو «التهور»، يقول الشيخ (محمد مهدي النراقي): «إنّ للنفس أربع قوى: ... وقوة شهوية بهيمية، وهي التي يصدر عنها الشهوة والحرص على المأكّل والمنكح... وقوة غضبية سبعية، وهي التي يصدر عنها الغضب والثوبة على الغير... فإذا غلبت القوة العاقلة على الثلاث الآخر وصارت هي قاهرة لها ومستوليّة عليها... صارت أمورها في اعتدال... وإن غلبت إحدى الثلاث الآخر عليها، قهرتها واستخدمتها، وحينئذ يكون العقل كالأسير في يد الشيطان»^(٢)، وهذه الشراهة هي

١ - فخر الدين الطريحي: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٤. (مادة «ترف»).

٢ - محمد مهدي النراقي: جامع السعادات، ج ١، ص ٥١.

المحرّك الأول للرأسمالية الاستهلاكية التي لا تعترف بحدودٍ للكفاية بل تخلق حاجات وهمية مستمرة لتغذية دورة الإنتاج والاستهلاك، ما يؤدي حتماً إلى استنزاف الموارد الطبيعية، ويصبح مصداق الرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام): «مَثَلُ الدُّنْيَا كَمَثَلِ مَاءِ الْبَحْرِ كُلَّمَا شَرِبَ مِنْهُ الْعَطْشَانُ أَزْدَادَ عَطْشًا حَتَّى يَقْتُلَهُ»^(١).

٢. الترف حجاب عن «الحياة الطيبة»

إنّ الترف يمثّل النقيض الجذري لمفهوم «الحياة الطيبة» كما يطرحه الفكر الإسلامي؛ فالحياة الطيبة ليست «الحياة المطلقة» أو الحياة البيولوجية المرفّهة، بل هي «تجسيد للقيم» وإدراك لحقيقة الذات المخلوقة في صلتها بالخالق، ويأتي الترف ليقطع هذه الصلة؛ لأنّه يوهّم «الأنّا المخلوقة» بالاستغناء، فيقع الإنسان في فخّ «التماثل» مع الخالق في صفة الغنى المطلق، بينما هو في الحقيقة «مخلوق مفتقر».

ويرتبط الترف في القرآن ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم ثلاثة تشكّل مثلث الهلاك:

أ. الغفلة: حيث يعيش المترف في سكرة اللذة التي تحجب عنه رؤية الحقائق والعواقب. هذه الغفلة ليست مجردّ سهو بل هي عمى البصيرة الذي يجعل الإنسان لا يدرك الترابط بين سلوكه ومصيره.

ب. الفسق: وهو الخروج عن طاعة الله وعن نظام الفطرة. يقول تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]. يشير المفسّرون، كالعلامة الطباطبائي في الميزان، إلى أنّ «أمرنا» هنا قد يكون أمراً تكوينياً بظهور آثار أعمالهم، أو أمراً تشريعياً بالطاعة فيخالفونه بالفسق، فتتحقّق سنّة الهلاك الحتمية^(٢).

ج. الاستكبار: المترفون هم دائماً في طليعة المكذّبين للرسول والمصلحين؛ لأنّ دعوات

١ - الكليني: الكافي، ج ٢، ص ٣١٦. (باب «حب الدنيا والحرص»، ح ٦).

٢ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٣، ص ٥٨.

الإصلاح (بما فيها الإصلاح البيئي اليوم) تهدد مصالحهم القائمة على الاستغلال الجائر^(١). يقول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤].

تُظهر الأبحاث أنَّ الرأسمالية باعتبارها نظامًا اقتصاديًا تعطي الأولوية القصوى للربح والنمو المستمر، وتعمل على تشكيل أنماط حياة الناس من خلال تعزيز الاستهلاك المفرط. في هذا النظام^(٢)، لم يعد الهدف تلبية الحاجات الأساس للبشر، بل خلق حاجات جديدة باستمرار لضمان دوران عجلة الإنتاج^(٣)، وعندما يصبح الترف هدفًا، يفقد الإنسان «الدور الوظيفي» الذي خُلِق من أجله، وهو «عمارة الأرض» وإقامة الحق^(٤)، فيتحول الوجود الإنساني من «وجود غائي» مسؤول إلى وجود عبثي استهلاكي، وهذا التحول الأنطولوجي هو الجذر العميق لأزمة المناخ وإن تعددت الأسباب الظاهرية؛ فالإنسان الذي لا يرى في الكون إلا مستودعًا لشهوته لن يتورع عن حرق الغابات وتلويث المحيطات لتلبية رغبة آتية، متجاهلاً البُعد الأخروي والمسؤولية والاستئمان على الموارد التي استأمنه الخالق العظيم عليها.

٣. الرأسمالية: مأسسة «النفس الأمارة»

لقد نجحت الرأسمالية الحديثة في تحويل «الترف» من رذيلة فردية إلى «نظام عالمي» ومؤسسة حاكمة؛ حيث تشير الدراسات الاقتصادية الإسلامية النقدية إلى أنَّ الرأسمالية، من خلال آليات «السوق الحر» غير المنضبطة خُلِقًا، قد أطلقت العنان لقوى السوق لتلتهم الحقوق^(٥)؛ حيث نجحت الثقافة الاستهلاكية في إعادة صياغة القيم الإنسانية، فأصبح «امتلاك السلع الفاخرة» هو المعيار الأوّل للنجاح والمكانة الاجتماعية؛ حيث تشكّل الرأسمالية قيم

١ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٦، ص ٣٧٦.

2 - John Kenneth Galbraith: The Affluent Society, p. 128.

٣ - محمد باقر الصدر: اقتصادنا، ص ٣٣٦.

٤ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٠، ص ٣١٠.

٥ - محمد باقر الصدر: اقتصادنا، ص ٣٣٥.

المجتمع لتدور حول التملك، وهذه الدورة الخبيثة تعني: مزيداً من الاستهلاك يؤدي إلى مزيد من النفايات ومزيد من انبعاثات الكربون، ما يفاقم التغير المناخي. هذا يتطابق تماماً مع الوصف القرآني لحالة ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾؛ حيث يصبح التكاثر في الأموال والأشياء هو الشغل الشاغل الذي يلهي عن الغاية الحقيقية للوجود^(١).

٤. الاستهلاك دين جديد

في هذا النظام، يجري هندسة «سلوك المستهلك» ليكون في حالة جوع دائم؛ حيث الاستهلاك لم يعد تلبيةً لحاجة^(٢)، بل أصبح ذاتاً وهويةً، ليستبدل «مجتمع الاستهلاك» القيم الروحية بالسلع المادية بوصفه تجسيداً حديثاً لمفهوم «المترفين» الذين وصفهم القرآن، والذين يقيسون الوجود بمقياس التملك. وتأتي خطورة هذا النموذج في أنه نموذج «خطي» في توسع غير نهائي في عالم «دائري» ومحدود الموارد؛ فالرأسمالية تفترض نمواً غير نهائي في كوكب ذي موارد محدودة، وهي مفارقة منطقية ووجودية أشار إليها تقرير «حدود النمو» لنادي روما عام ١٩٧٢ الذي حذر من أن استنزاف الموارد غير المتجددة سيقود إلى انهيار النظم البيئية. ومع ذلك، فإن «عقيدة الترف» التي تحكم الاقتصاد العالمي تجاهلت هذه التحذيرات، مدفوعة بـ «الجشع» الذي وصفه أئمة أهل البيت (عليه السلام) بأنه محرك الشرور «رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ حُبُّ الدُّنْيَا»^(٣)، ما أدى إلى تسارع وتيرة التدهور البيئي.

ثانياً: جدلية الهلاك والاستهلاك.. قراءة في آيات «هلاك القرى»

١. نظرية الارتباط الوجودي بين العمل والحدث الكوني

لعل من أهم الإسهامات التي تقدمها المدرسة الكلامية الشيعية المعاصرة هي فكرة «العلاقة

١ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ٢٠، ص ٣٥٢.

2 - Donella H. Meadows, et al.: The Limits to Growth, p. 23.

٣ - الكليني: الكافي، ج ٢، ص ١٣١. (باب «حب الدنيا والحرص»، ح ١).

التكوينية» بين أفعال الإنسان والحوادث الكونية^(١)، خلافاً للنظرة المادية التي تفصل بين «القانون الخُلقي» و«القانون الطبيعي»، يرى القرآن أنَّ هناك وحدة في النظام، وأنَّ لهذا العالم كما يعبرُ العلامة الطباطبائي: «شعوراً بالحسنات والسيئات، وفهماً للطاعة والمعصية...»^(٢)، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...﴾، أنَّ الكون ليس مادّة صمّاء لا تتأثّر بالمعنويّات بل إنّ للأعمال «تجسّداً» و«تمثّلاً» خارجياً؛ فالذنوب، وتحديدًا ذنوب الظلم والإفساد والإسراف، تُحدث أثراً «وضعياً» في عالم الطبيعة^(٣)؛ حيث إنّ «الفساد» في الآية يشمل الكوارث البيئية من قحط، ومحو للبركة، وانتشار للأوبئة، وتلوّث للهواء والماء^(٤)، وها هنا الآية تقرّر قانوناً سببياً: فالمقدمة (بما كسبت أيدي الناس) تؤدّي إلى نتيجة (ظهر الفساد)، أمّا الهدف التربوي فهو (ليذيقهم): التعبير القرآني «ليذيقهم بعض الذي عملوا» يشير إلى أنَّ الكوارث البيئية تحمل وظيفة تنبيهية ابتلائية؛ حيث إنّ تذوق مرارة التلوّث، وحرارة الجوّ، وشح المياه، هو ارتداد لعمل الإنسان إليه لعلّه يستفيق من غفلته ويعود إلى التوازن.

٢. الطبيعة كيان واع: فلسفة (ملا صدرا) والبيئة

لتعميق هذا الفهم، نستحضر الفلسفة الصدرائية التي ترى أنَّ الطبيعة ليست ميّنة بل هي سارية الحياة والشعور، يقول (ملا صدرا): «فالوجود عندنا مساوق للحياة... فجميع الموجودات عند أهل الكشف واليقين حيّة ناطقة شاهدة عالمة ببارئها ومبدعها، مسبحة بحمده، مطيعة له، ساجدة له»^(٥)، أي إنّ كلّ موجود في الكون له نصيب من الإدراك والحياة ويسبّح بحمد ربّه، وإنَّ الحيوانات، والنباتات، والجمادات هي «أمم» تسبّح الله، يقول العلامة الطباطبائي:

١ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٦، ص ١٩٦.

٢ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٢٧٥.

٣ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٨، ص ٦١.

٤ - ناصر مكارم الشيرازي: الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١٣، ص ١١٣.

٥ - صدر الدين الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج ٦، ص ١١٧.

«... ومن المعلوم أنَّ حقيقة التسييح وهي التنزيه القولي لا تتم إلا مع العلم... وسريان العلم في الموجودات يستلزم سريان الحياة فيها، فالآية من المثبتات لحياة الأشياء كلّها، ولعلمها وشعورها»^(١)، ويقول في موضع آخر: «... والتأمل في أحوال هذه الأنواع من الحيوان... يعطي أنَّها على مسير حياتها تشعر بما يشعر به الإنسان من الرأي والعقيدة، فلها عقائد وآراء فردية واجتماعية، تبني عليها حركاتها وسكناتها... ويستنتج من ذلك أنَّها ستحشر كما سيحشر الإنسان»^(٢)، ما يجعل التدمير البيئي وتلويث المحيطات هو بمثابة «إسكات» لهذا التسييح الكوني، وقتل لأمم عابدة، هذا البُعد يضيف على الإفساد البيئي بُعداً معنوياً يتجاوز الضرر المادي إلى «الإفساد في الملكوت»؛ فبناءً على وحدة الوجود والترابط بين العوالم، فإنَّ صدور المعصية (كالترف والإسراف) من الإنسان (وهو خليفة ومركز الدائرة) يؤثر سلباً على جريان الطبيعة، فعن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: «وَجَدْنَا فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ... إِذَا كَثُرَ الْجَوْرُ وَظَهَرَ الْمُنْكَرُ ذَهَبَتِ الْبَرَكَاتُ»^(٣).

٣. التفسير السُّنِّي لآية الإسراء

قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]. هذه الآية تمثل السُّنَّة التاريخية التي تربط بين السلوك الاقتصادي-الاجتماعي (الترف) وبين المصير الكوني (التدمير)^(٤)، وفيما تشير عبارة «أمرنا مترفيها» تساؤلات كلامية من قبيل: كيف يأمر الله بالفسق؟ لكنَّ التفسير السُّنِّي ينزه الله -تعالى- عن الأمر بالفحشاء؛ ف«الأمر» هنا يأخذ مسارين متكاملين:

أ. الأمر التشريعي: يأمر الله المترفين (قادة المجتمع الاقتصادي والسياسي) بالطاعة، والعدل، والإصلاح، وحفظ الميزان. لكن طبيعة «الترف» التي تقتضي العلو

١ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٣، ص ١١٦.

٢ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ٧، ص ٧٧.

٣ - الكليني: الكافي، ج ٢، ص ٣٧٤. (باب «الذنوب»، ح ٢).

٤ - الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ٦، ص ٢٣٤.

والاستكبار تدفعهم إلى مخالفة هذا الأمر فيفسقون، والفسق هنا هو «الخروج عن الاعتدال الفطري»^(١).

ب. الأمر التكويني (الإمداد): «أمرنا» بمعنى أكثرنا نعمهم وأمددناهم بالموارد (النفط، والتكنولوجيا، والثروات). وهذا الإمداد للمتأمل في حقيقته هو «ابتلاء»؛ فالمترف، بغروره، يقرأ هذا الإمداد استحقاقاً ذاتياً وليس أمانة، فيستخدمه في الإفساد (تدمير البيئة، واحتكار الثروة).

وفي سياق التغير المناخي، يتجلى مصداق قوله -تعالى- «أمرنا مترفيها» في الثورة الصناعية والتكنولوجية الهائلة التي منحها الله للبشرية، كان «الأمر» هو استخدام هذه القدرات في «عمارة الأرض». لكن «المترفين» (الدول الصناعية الكبرى، والشركات العملاقة) «فسقوا فيها»، أي استخدموا هذه القدرات في استنزاف الموارد، وتلويث الجو، والإخلال بالتوازن الحراري للأرض^(٢).

٤. «فحقّ عليها القول»: حتمية السنن

إنّ «القول» الذي يحقّ هو قانون الأسباب والمسببات؛ فالله لا يدمر القرى ظمناً بل التدمير هو النتيجة الطبيعية (السننية) لفسق المترفين^(٣)؛ فعندما تفسق البشرية عن قوانين «حفظ الأمانة/ البيئة»، يحقّ عليها «القول» المتمثل في (الأعاصير، والجفاف، والغرق) ليس باعتبارها عقوبة انتقامية عشوائية بل هو -أي القول- تفعيل لسنن الله في الكون التي انتهكها المترفون. تتبّع القرآن معادلة دقيقة لسقوط الحضارات، يمكن تطبيقها حرفياً على الحضارة الرأسمالية المعاصرة:

- أ. مرحلة الترف: ﴿أَتَرْفَتَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ - تراكم الثروة والتمتع المفرط.
- ب. مرحلة الفسق: ﴿فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ - الخروج عن الطاعة وعن نظام الفطرة (تدمير البيئة، والظلم).

١ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٣، ص ٥٨.

٢ - فخر الدين الطريحي: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٣٦. (مادة «فسق»).

٣ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٣، ص ٥٨.

ج. مرحلة استحقاق العذاب: ﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾ - تفعيل السُّنَّة الكونية (نقطة اللا عودة في المناخ).

د. مرحلة التدمير: ﴿قَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ - الانهيار الحضاري والبيئي.

يرى (الشهيد الصدر) أنَّ الترف يفسد "بأس الأمة" ويحطم مناعتها، ما يجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات^(١)، لذلك فإنَّ مجتمع الترف المعاصر، رغم تقدُّمه التكنولوجي، يبدو هشًّا للغاية أمام ردود الفعل الطبيعة (أعاصير، وفيضانات)، ما يؤذن بقرب تحقُّق سُنَّة الاستبدال أو الهلاك، وقد يتساءل بعض: لماذا لا نرى العقوبة فوراً؟ يشرح القرآن ذلك بسُنَّة «الإملاء» و«الاستدراج». ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيِّدِي مَتِينٌ﴾. التطوُّر الصناعي والوفرة الماديَّة المعيشة اليوم قد تكون هي عين «الاستدراج»؛ فقد يفتح الله أبواب كلِّ شيء^(٢)، حتى إذا ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا﴾ و﴿وَضَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا﴾، أخذوا بالكوارث بغتة^(٣)، فصحيح أنَّ الاحتباس الحراري عمليَّة تراكميَّة بطيئة (استدراج)، لكن نتائجها عادة ما تكون فجائيَّة ومدمرة.

٥. «الرهط المفسدون».. الشركات العابرة للقارات في العصر الحديث

أحد المفاهيم التي تناولها القرآن في سياق الحديث عن الفساد الاجتماعي والبيئي هي ما يعرف بـ «لوبيات» أو مجموعات المصالح، ويشير القرآن إلى «رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ»، والرهط هم المجموعة المتجانسة التي تملك القوَّة والنفوذ، وفي عصر العولمة، يمكن القول إنَّ الرهط المفسدون ينطبق على «الشركات العابرة للقارات» واللوبيات الصناعية التي تسيطر على اقتصاد العالم؛ فهذه الكيانات تمثِّل «المترفين» بأجلى صورهم، فهم الذين يمتلكون الموارد، ويوجهون السياسات، ويفرضون ثقافة الاستهلاك، وينشرون فسادهم في الأرض، ليس فساداً خُلُقياً تقليدياً فحسب بل هو فساد «بيئي» ممنهج من خلال:

١ - محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنيَّة (التفسير الموضوعي)، ص.ص. ١٣٣-١٣٤.

٢ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ٨، ص ٣٤٦.

٣ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٠، ص.ص. ٣٩-٤٠.

- أ. احتكار الموارد: وتحويل «المشاعات العالمية» -الهواء، الماء، الغابات- إلى سلع خاصّة، وهو ما حذّر منه مؤتمر ريو ١٩٩٢ الذي خلص التقرير الختامي فيه إلى أنّ «السبب الرئيس في تدهور البيئة العالمية بصورة مطّردة هو النمط غير المستدام للاستهلاك والإنتاج، وتحديدًا في البلدان الصناعيّة، وهو مسألة خطيرة تؤدي إلى تفاقم الفقر والاختلالات»^(١)، وهذا النوع من الاختلال (الاحتكار) يتعارض مع أكثر مبادئ الفطرة الإنسانيّة بداهة التي يقرّها التشريع الإسلامي، يقول (السيد محمد باقر الصدر): «فالمصادر الطبيعيّة - وهي التي عبرت عنها الرواية بالماء والكأ والنار - مباحة لجميع الناس، وليس لفرد دون فرد حقّ اختصاصي فيها يمنع الآخرين عن الانتفاع بها... وهذا هو المبدأ العام في المشتركات العامة»^(٢).
- ب. الإفساد في الحرث والنسل: استخدام التكنولوجيا الحيويّة والهندسة الوراثيّة والمبيدات التي تدمّر التنوّع البيولوجي وتفسد التربة، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾.
- ج. تصدير التلوث: نقل الصناعات الملوّثة إلى دول الجنوب الفقيرة^(٣)، ما يجسّد أبشع صور «الاستكبار» البيئي؛ حيث يدفع الفقراء ثمن ترف الأغنياء.

٦. مفهوم التسخير: أمانة لا هيمنة مطلقة

- يقع سوء الفهم الأكبر في العقليّة الحداثيّة في تفسير آيات «التسخير» ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، فقد فسّر التسخير خطأ على أنّه إذن مطلق بالاستغلال والهيمنة، لكنّه يجب التفرقة بين مفهومين رئيسين:
- أ. التسخير في الميزان: يوضح البحث الكلامي أنّ التسخير يعني «تذليل الشيء وتهيئته

-
- ١ - الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، ص ٢٦.
 - (القرار ١، المرفق الثاني: جدول أعمال القرن ٢١، الباب ٤، الفقرة ٣، ٤).
 - ٢ - محمد باقر الصدر: اقتصادنا، ص ٥٢٣.
 - ٣ - محمد سعيد صباريني ورشيد الحمد: البيئة ومشكلاتها، ص ١٨٥.

لغاية كمالية» ضمن نظام دقيق. التسخير هو «علاقة وظيفية» تقتضي المسؤولية. الإنسان مُستأمن على هذه المسخرات، وليس مالكا حقيقيا لها (المالك هو الله)^(١).
 ب. الطغيان في الميزان: حذر القرآن من الإخلال بهذا النظام: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: ٧-٨]. يمكن عدّ التغيّر المناخي هو تجسيد لـ «الطغيان في الميزان»؛ فإذا أخلّ الإنسان بميزان الغازات الدفيئة (على سبيل المثال)، أو ميزان التنوّع البيولوجي، أو ميزان دورات المياه، فإنّه نتيجة لـ «طغيانه» في طلب الرفاهية سيُبتلى بالكوارث وردّات الفعل العنيفة.

ثالثاً: البيئة أمانة إلهية

بينما يحدّد الفكر التنموي الحديث ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي)، ومن وجهة نظر إسلامية يمكن وضع اليد على غياب البيئة بوصفها «بُعْداً وجودياً» يتحرّك فيه الإنسان في مساره من عالم الخلق إلى القيامة، والذي يتجلّى فيه «الدور الوظيفي» للإنسان بصفته «خليفة»، ويمكن القول إنّ الآية ٤١ من سورة الروم الوثيقة القرآنية الأظهر في توصيف الأزمة البيئية: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وتؤكد التفسير أنّ الفساد هنا عام يشمل اختلال النظم الكونية (انحباس المطر، وغلاء الأسعار، والأوبئة، والحروب). يربط المفسّرون، كـ (الشيخ ناصر مكارم الشيرازي)، بين «كسب الأيدي» وبين الكوارث، يقول: «ظاهر الآية أنّ الفساد يشمل كلّ انحراف ومساوئ تظهر في قالب فردي أو جماعي... والملفت للنظر أنّ الآية تصرّح بأنّ هذا الفساد هو نتيجة أعمال الناس... (ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)... وهذه «لام العاقبة» تشير إلى أنّ الله سبحانه لا يذيقهم إلاّ بعض أعمالهم... وهذا هو (الهدف التربوي) لما يصيب الإنسان من نكبات ومشاكل نتيجة لذنوبه... لكي يوقظهم من غفلتهم، ويعيدهم إلى جادة الحق والصواب»^(٢).

١ - محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٨، ص ١٦٥.

٢ - ناصر مكارم الشيرازي: الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١٣، ص ١٩٦.

يشير النص القرآني إلى أنَّ الكوارث الحالية ليست «كلَّ» العقاب، بل «بعضه»: أي إنَّها «جرعة تذوق» (ليذيقهم) لمرارة أعمالهم، والهدف هنا ليس الانتقام، بل «الرجوع» (لعلهم يرجعون)، يقول (الشيخ محمد جواد مغنية): «... ومعنى الآية بمجملها أنَّ الله - سبحانه - سخرَّ الكون للإنسان ليستغلَّه في مصلحته ومنفعته، فأساء الإنسان التصرّف، واستغلَّ الطبيعة للشرِّ والفساد، فارتدَّ الشرُّ والفساد عليه، وأذاقه الله وبال أمره ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ عن غيهم»^(١). فالرسالة من وراء الفيضانات والحرائق هي دفع البشريّة لمراجعة نمط حياتها المترف، والعودة إلى «نظام الاعتدال»، وتجبر الإنسان على التخلّي عن غطرسته.

١. دستور العلاقة مع الطبيعة.. نهج البلاغة نموذجاً

في مواجهة هذه الأزمة، يقدّم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في «نهج البلاغة» نموذجاً للتنمية المستدامة يسبق الطروحات المعاصرة بقرون. يتركز هذا النموذج على محوريّة «عمارة الأرض» ومسؤوليّة الحاكم والمحكوم تجاه «البلاد والعباد».

٢. «عمارة الأرض» مقابل «استجلاب الخراج»

في عهده لـ (مالك الأشتر)، يضع الإمام علي (عليه السلام) القاعدة المركزيّة للاقتصاد البيئي، فيقول (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ»^(٢)، وهذا النصّ يفكّك الرأسماليّة الرعيّة القائم على الربح السريع (الخراج/ الضرائب/ الأرباح) على حساب استدامة الموارد (العمارة)، فالاستدامة شرط الربح، والإمام يقرّر أنَّ «من طلب الخراج بغير عمارة أضرَّ البلاد وأهلك العباد»، ويمكن القول إنَّ خراب البلاد هنا هو التعبير الدقيق عن التدهور الناتج عن الاستغلال المفرط للموارد دون تجديدها، والتنمية المستدامة عند الإمام هي «عمارة» تسبق «الجباية».

١ - محمد جواد مغنيّة: التفسير الكاشف، ج ٦، ص ١٤٦.

٢ - الشريف الرضي (جامع): نهج البلاغة، ص ٤٣٧. (من كتاب له للأشتر النخعي، رقم ٥٣).

وفي خطبة أخرى، يوسع الإمام علي (عليه السلام) دائرة التقوى لتشمل البيئة: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي عِبَادِهِ وَبِلَادِهِ، فَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ حَتَّى عَنِ الْبَقَاعِ وَالْبَهَائِمِ»^(١)، ليؤسس هذا النص إلى ما يمكن أن نسميه «الحق البيئي»: حيث البقاع (الأرض، والغابات، والأنهار) والبهائم (التنوع البيولوجي) ليست مجرد موارد للاستغلال، بل هي كيانات لها «حقوق» والإنسان «مسؤول» عنها أمام الله يوم القيامة، وهنا تُنفى المركزية البشرية المطلقة، أي إنَّ الإنسان ليس مالكا مطلقاً، بل هو «مستأمن»، لتصبح العدالة في فكر الإمام غير مقتصرة على البشر، بل تشمل العدالة حتى مع المنظومة البيئية. وفي رواية أخرى يقول الإمام علي (عليه السلام): «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِيٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»^(٢)، هذه المعادلة الاجتماعية يمكن قراءتها بيئياً وعالمياً من وجهة نظر «العدالة المناخية»؛ فما عانت دول الجنوب (الفقراء) من الجفاف والغرق ونقص الموارد، إلا بما «مَنَعَ» به مترفو الشمال (الأغنياء) من استهلاك مفرط للطاقة والموارد؛ فالترف في مكان يولّد القحط والهلاك في مكان آخر، واستئثار القلّة (المترفين) بالموارد (الكربون، والطاقة) يؤدّي حتماً إلى حرمان الأكثرية وتدمير بيئتهم.

رابعاً: نحو نموذج «الاقتصاد» والاعتدال.. الخلاص من ثقافة الهلاك

١. نقد الثقافة الاستهلاكية: وَهُمْ السَّعَادَةُ

بينما وصلت القدرات التكنولوجية إلى ذروة تمكّنها نظرياً من تلبية حاجات البشرية بكفاءة واستدامة، يتّجه النظام الاقتصادي العالمي نحو مسار تدميري لاعتماده على «صناعة الندرة» و«هندسة عدم الرضا» و«خلق الحاجات» عبر استراتيجيات خبيثة مثل «التقادم المبرمج»^(٣)، فهذا النظام، الذي يُنظر إليه ظاهرياً على أنّه «قمة العقلانية الرأسمالية»، يكشف عند التأمل فيه عن آليات تتطابق بشكل ما مع المفهوم القرآني لـ «الإغواء الشيطاني» أو «التزيين». وتكشف النصوص الدينية والتحليلات الفلسفية أنّ «ثقافة الاستهلاك» مبنية على وهم، فعلى

١ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، ص ٢٤٢، خطبة ١٦٧.

٢ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، ص ٥٣٣، باب «حكم أمير المؤمنين»، ح ٣٢٨.

3 - Bernard London: Ending the Depression Through Planned Obsolescence, p. 2.

سبيل المثال يربط (الدكتور علي خضر الشكري) بين «فساد الفطرة» وبين البيئة الاجتماعية التي تروج للعبث واللامبالاة التي هي أهمّ مقدّمات الثقافة الاستهلاكية، وهذه بدورها تغذيها الشركات العابرة للقارات (الرهط المفسدون) التي تدفعهم نحو وهم إمكانية ملء الفراغ الروحي بوهم امتلاك (والامتلاء ب) المادة والمزيد من الاستهلاك، لكنّها تفشل، فتنج «ضنك المعيشة»؛ فالرأسمالية تتعامل مع الإنسان باعتباره كتلة من الشهوات يجب إثارتها باستمرار، ما يدفع نحو شراء ما لا يُحتاج، وإلقاء الفائض في المحيطات، ما يخلق جبلاً من النفايات وجواً مشبعاً بالكربون؛ ففي تفسير قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، يرى بعض المفسرين أنّ هذا «الفقر» ليس فقط العوز المادي بل يشمل حالة نفسية من الخوف الدائم من الفوات والنقص، والنظام الاقتصادي الحديث يقات على هذا الخوف؛ فهو يزرع في المستهلك شعوراً دائماً بالنقص وعدم الكفاية من خلال تكريس استراتيجيات تسويق مثل «الخوف من الفوات» (FOMO - Fear of Missing Out) التي هي تطبيق حرفي لـ «وعد الشيطان بالفقر»؛ حيث يجري إيهام المستهلك بأنّه سيخسر «فرصة العمر»، أو سيفقد مكانته الاجتماعية إذا لم يقدّم بالشراء الفوري، بل إنّ استراتيجيات مثل خلق «الاستعجال الزائف» من قبيل وضع عدّادات وقت وهمية، أو رسائل «تبقى قطعتين فقط» ليس لها هدف إلا إثارة الذعر ودفع المستهلك لاتخاذ قرار تغلب فيه الغريزة على العقل.

وإذا كان «الترف» هو المحرك النفسي، فإنّ النظام الاقتصادي الحديث قد ابتكر آليات «شيطانية» (بالمعنى القرآني للإغواء) لضمان استمرار هذا الترف، حتى لو كان الثمن دمار الكوكب؛ حيث تحاول الرأسمالية إقناع الناس بأنّ الحلّ يكمن في «الكفاءة» والتكنولوجيا دون الحاجة لتغيير نمط الحياة المترفة. لكنّ الأبحاث الاقتصادية تواجهنا بما يُسمّى «مفارقة جيفونز»؛ حيث تنصّ المفارقة على أنّ التحسينات التكنولوجية التي تزيد من كفاءة استخدام المورد (مثل محركات سيارات تستهلك وقوداً أقل) تؤديّ فعلياً إلى زيادة الاستهلاك الكلي لذلك المورد بدلاً من تقليله^(١)؛ لأنّ انخفاض التكلفة يشجّع على المزيد من الاستخدام؛ فقد

1 - William Stanley Jevons: The Coal Question, p. 103.

لاحظ الاقتصادي (جيفونز) قديماً أنَّ تحسين كفاءة محرّكات البخار زاد من استهلاك الفحم بشكل هائل. واليوم، نرى أنَّ السيارات الموفّرة للطاقة لم تقلّل الانبعاثات بل شجّعت الناس على القيادة لمسافات أطول، وشراء سيّارات أكبر، والسفر أكثر، هذه المفارقة تؤكّد حقيقة قرآنيّة: الآلة (الوسيلة) لا تصلح فساد النفس (الغاية)... أي إنّه طالما أنَّ النفس محكومة بـ «الهلع»، وشهوة «التكاثر» والرغبة في المزيد، فإنَّ أيّ توفير ناتج عن التكنولوجيا سيجري «ابتلاعه» فوراً لخدمة المزيد من الترف، فالتكنولوجيا دون تركيز للنفس تزيد الإنسان قدرة على الإفساد.

٢. التقادم المبرمج والموضة السريعة: مأسسة كُفر النعمة

من أخطر آليّات الترف الحديث هي استراتيجية «التقادم المبرمج»؛ حيث تتعمّد الشركات تصميم المنتجات لتتلف أو تفقد جاذبيّتها بعد فترة قصيرة، لإجبار المستهلك على شراء البديل، ويولّد هذا السلوك جبلاً من النفايات الإلكترونيّة والنسيجيّة، ويستنزف الموارد النادرة بلا طائل. يُعتبر هذا شكلاً من أشكال «العنف البطيء» ضدّ الكوكب وسكانه.

تاريخياً، لم يكن قصر عمر المنتجات نتيجة عجز تقني، بل كان قراراً إدارياً واعياً من الكارتيلات الباحثة عن الربح، ويُعدّ «كارتل فيبوس» (Phoebus cartel) (١٩٢٤-١٩٣٩) من أقوى الأدلّة على جذور هذه الممارسة؛ ففي أوائل القرن العشرين، كانت شركات مثل «جنرال إلكتريك» و«فيليبس» و«أوسرام» تتنافس لإنتاج مصابيح إنارة تدوم طويلاً (تصل إلى ٢٥٠٠ ساعة)، لكنّهم أدركوا أنَّ الكفاءة تعني انخفاض المبيعات، ثمّ في اجتماع في جنيف عام ١٩٢٥، اتّفق الكارتل على توحيد عمر المصباح ليصبح ١٠٠٠ ساعة فقط^(١)، ولم يكن هذا «توحيداً للمعايير» بل «توحيداً للفساد»؛ حيث جرى فرض غرامات ماليّة على أي مصنع ينتج مصابيح تدوم أكثر من الحدّ المسموح به، فتحوّلت الهندسة من علم لتحسين الحياة إلى أداة لضمان الفشل، حينها مثّلت هذه اللحظة التاريخيّة ولادة «اقتصاد الهدر»؛ حيث أُعيد تعريف «المنتج عالي الجودة» باعتباره «المنتج

1 - Markus Krajewski: «The Great Lightbulb Conspiracy», IEEE Spectrum, vol. 51, no. 10, p. 58.

السيء» للأرباح، وهو قلب المنطق الشيطاني الذي يرى في الإصلاح خسارة. بهذا، يمثل «التقادم المبرمج» خيانة للأمانة، وغشاً تجارياً، وتجسيدا صارخاً لمفاهيم «التبذير» و«الإسراف» المحرمة شرعاً، باعتباره «كفر بالنعمة»؛ فبدلاً من صيانة النعمة (المنتج) وإطالة عمرها، يجري تدميرها عمداً لمراكمة الأرباح، وهذا السلوك يتنافى مع مبدأ «إصلاح المال» وحفظه في الفقه الإسلامي. كذلك، تُعدّ صناعة الموضة السريعة المثال الأبرز على تحوّل السلوك البشري إلى كارثة بيئية مدفوعة بؤهم التجديد المستمر؛ فإذا كان التقادم المبرمج هو تلاعب بـ «الوظيفة»، فإنّ الموضة السريعة هي تلاعب بـ «الهوية» و«الغرور»؛ حيث جرى تحويل الملابس من سلع معمّرة إلى سلع استهلاكية سريعة التلف، فوصل الحال إلى أنّه -إحصائياً- يشتري العالم اليوم ٨٠ مليار قطعة ملابس سنوياً، بزيادة ٤٠٠٪. عمّا كان عليه الحال قبل عقدين، وبحسب دراسات فإنّ «صناعة الأزياء» مسؤولة عن ١٠٪ من انبعاثات الكربون العالمية (أكثر من الطيران والشحن البحري مجتمعين)، وتستهلك ٩٣ مليار متر مكعب من المياه سنوياً^(١).

وتتجسّد الآية الكريمة ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] في ما يمكن أن نسمّيه «مستعمرات النفايات»، وهي المناطق التي أصبحت مكبات لنفايات العالم الغربي «المترف»، مثل:

أ. صحراء أتاكاما (تشيلي): مقبرة الموضة

في صحراء أتاكاما، إحدى أكثر المناطق جفافاً في العالم، تتراكم جبال من الملابس غير المباعة تصل ما بين ٣٩,٠٠٠ إلى ٥٩,٠٠٠ طن من الملابس سنوياً من ميناء إيكويكي؛ حيث ما لا يجري بيعه يُلقى في الصحراء، وهذه الأكوام الضخمة من البولستر (البلاستيك) لا تتحلّل، بل تطلق سموماً في الهواء والمياه الجوفية، وقد أصبحت ضخمة لدرجة أنّها باتت مرئية من الفضاء عبر الأقمار الصناعية^(٢).

1 - Kirsi Niinimäki, et al.: «The Environmental Price of Fast Fashion,» Nature Reviews Earth & Environment, vol. 1, no. 4, pp. 189190-.

2 - Agence France-Presse (AFP): «Chile's desert dumping ground for fast fashion leftovers,» France 24.

ب. سوق كانتامانتو (غانا): «ملابس الرجل الأبيض الميت»

تستقبل غانا أسبوعياً ١٥ مليون قطعة من الملابس المستعملة، تُعرف محلياً بعبارة Obroni Wawu (”ملابس الرجل الأبيض الميت“)، ونظراً لرداءة جودة ”الموضة السريعة“، فإنَّ ٤٠٪ من هذه الواردات هي نفايات فور وصولها، وحيث لا تستطيع البنية التحتية استيعاب هذا الكم، عندها يكون المصير الحتمي هو تشكُّل مكبات عشوائية تشتعل فيها النيران، مطلقة دخاناً ساماً يخنق السكَّان المحليين، ومن ثمَّ تجرف الأمطار هذه النفايات النسيجية إلى البحر، لتشكل ”شباكاً“ من الملابس المتشابكة على الشواطئ وفي قاع المحيط، مسببة دماراً للحياة البحرية^(١).

٣. الفجوة المعيشية وانبعاثات الرفاهية

تشير البيانات الحديثة إلى فجوة هائلة في المسؤولية عن الانبعاثات؛ حيث تلعب «النخبة المترفة» الدور الأكبر في تدمير المناخ، على سبيل المثال تشير تقارير «أوكسفام» إلى أنَّ أغنى ١٪ من البشر يصدرن انبعاثات كربونية تفوق ما يصدره أفقر ٥٠٪ من سكان الأرض مجتمعين^(٢)، كما أنَّ انبعاثات الطائرات الخاصة واليخوت الفاخرة لـ ١٢ مليارديراً فقط في المملكة المتحدة تعادل انبعاثات ١٩,٠٠٠ مواطن عادي في عام كامل^(٣)، فضلاً عن استثمارات هؤلاء المترفين في الصناعات الملوثة التي تضاعف أثرهم البيئي بآلاف المرات.

هذا السلوك يجسّد مفهوم «العلو في الأرض» ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]؛ فاستخدام طائرة خاصة لرحلة ترفيهية قصيرة، مع علم صاحبها بأنها تحرق أطناناً من الوقود وتلوث الجو، هو قمة «الأنانية» و«الاستكبار»، هذا السلوك إعلان بأنَّ «راحتي الشخصية ورفاهيتي أهم من سلامة النظام البيئي وحياة ملايين البشر الذين سيتضررون من الفيضانات والجفاف». لذا، فهذا الظلم البيئي يستدعي «المقت الإلهي»؛ فالله تعالى لا يحبَّ المرففين ولا يحبَّ المستكبرين، والعدالة المناخية تتطلب محاسبة هؤلاء المترفين وتحميلهم تكلفة فسادهم وإفسادهم.

1 - Tom Grant: «Dead White Man's Clothes,» ABC News.

2 - Oxfam International: Confronting Carbon Inequality, p. 2.

3 - Oxfam International: Carbon Billionaires, p. 8.

٤. الإسراف القهري والخواء الروحي

على النقيض من وعود السعادة، تظهر الدراسات أنَّ النزعة الاستهلاكية مرتبطة في حقيقتها بالقلق والاكتئاب؛ فظواهر مثل «الإنفاق القهري» أو «إنفاق الهلاك»، ما هي إلا ردات فعل نفسية يائسة تجاه الأزمات^(١)؛ حيث يستهلك الإنسان ليهرب من القلق، ما يزيد من تدمير البيئة ويزيد من فراغه الروحي؛ فالنفس المترفة هي نفس «جائعة» وجودياً، لا يشبعها المادة، وكلما زاد استهلاكها زاد عطشها، مصداقاً للحديث الشريف: «مَنْهُوَ مَنْ لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ دُنْيَا وَطَالِبُ عِلْمٍ ... وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَرَامًا تَكَثَّرَ كَانِ طَالِبُ دُنْيَا»^(٢). وطالب الدنيا المترف هو الذي يلتهم الكوكب في محاولة بائسة لملء ثقب روحي لا يملأه إلا ذكر الله والقناعة.

خامساً: البديل الإسلامي: «الاقتصاد» و«الزهد الإيجابي»

الأزمة التي يعرضها العالم المعاصر لا تعود في جذورها إلى نقص في الموارد أو التكنولوجيا، بل إلى خلل بنيوي في «المفاهيم» الحاكمة للعلاقة بين الإنسان والمادة؛ فقد رسخت الحداثة المادية نموذجاً اقتصادياً قائماً على تعظيم المنفعة والنمو اللامتناهي، محوِّلة الطبيعة من «شريك في الوجود» إلى مجرد «خزان للموارد»، والإنسان من «مستخلف» مؤتمن إلى «مستهلك» نهيم. في هذا السياق، يبرز الطرح الإسلامي، وتحديدًا في أدبيات مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، ليقدم رؤية مغايرة جذرياً لمفهوم «الاقتصاد» ومفهوم «الزهد»، وهي رؤية تتجاوز السطحية الوعظية لتلامس جوهر الأزمة الوجودية، والفرضية المركزية لهذا الاتجاه أنَّ الإسلام لا يرى في الفقر فضيلة، ولا يدعو إليه باعتباره قيمة بذاته، بل يدعو إلى «الاقتصاد» بمفهومه اللغوي والاصطلاحي الدقيق، أي «القصد» والتوسط: فالإقتصاد هنا ليس مجرد علم لإدارة الثروة وتنميتها فحسب، بل هو «منهج حياة» وفلسفة وجودية تقوم على الاعتدال واستخدام الموارد بقدر «الحاجة» (الضرورة)، وتقديم الفضل ليوم الفاقة. ويترافق مع هذا المفهوم ما يمكن اصطلاحه بـ «الزهد

1 - Tim Kasser: The High Price of Materialism, p. 22.

٢ - الكليني: الكافي، ج ١، ص ٤٦. (باب «نواذر فضل العلم»، ح ١).

البيئي"، والذي يبدأ بالتحرّر النفسي من عبودية السلع باعتبارها خطوة أولى لإنقاذ البيئة. فالمؤمن الذي يكتفي بـ "بلعة من العيش" بالمفهوم الديني، هو في الحقيقة يمارس أرقى أشكال "تقليل البصمة الكربونية" بالمفهوم البيئي الحديث، على سبيل المثال في رواية عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "... إِنَّمَا السَّرْفُ أَنْ تَجْعَلَ ثَوْبَ صَوْنِكَ ثَوْبَ بَذْلِكَ"^(١)، والحديث يشير بدقّة إلى مفهوم استهلاك ما هو ثمين أو معدّ للبقاء [ثوب الصون/المناسبات] في غير محلّه، ما يسرّع في إتلافه باستخدامه [ثوب البذلة/الخدمة]، وهو ما يطابق مفهوم هدر الموارد في الموضة السريعة. فالمؤمن المدبّر الزاهد هو «سيد» المادة يستخدمها لغاياته السامية، وليس «عبداً» لها تستهلك عمره وموارده. وبهذا المعنى، يكون التحرّر من عبودية السلع هو الخطوة الأولى والضرورية لإنقاذ البيئة، وعندما «لا تملكك» الأشياء، فإنّك لا تسعى لتغيير مقتنياتك كلّ عام مجارة للموضة، ولا تشتري ما لا تحتاج إليه استجابة لضغط الإعلانات. هذا «التحرّر» يبطل محرّكات التلوث البيئي والاستهلاك المفرط، وبهذا تتحوّل التنمية من غاية في ذاتها إلى أحد أشكال «عمارة الأرض» بما «ينفع الناس» و«يمكّث في الأرض»، وليست «تنمية الأرقام» التي تدمّر الأرض؛ حيث تشير التقارير البيئية الحديثة إلى أنّ الحلول التقنية وحدها لن تكفي لمواجهة التغير المناخي، بل لا بدّ من تغيير جذري في أنماط الحياة، وهنا يقدّم الإسلام «الزهد» ليس حالة سلوكيّة معنويّة، بل استراتيجية بقاء واستدامة حضاريّة. هذا مع الأخذ في الاعتبار أنّ التحوّل من «اقتصاد الرغبة» إلى «اقتصاد الحاجة»، والسعي لتطبيق مفهوم «الحياة الطيبة» التي تمنع الهلاك يتطلّب تفعيل عدّة أبعاد مفهوميّة:

١. البعد المعرفي: الشراكة في العبوديّة لله

من خلال إعادة تعريف العلاقة مع الطبيعة بوصفها علاقة «تسييح» وشراكة، لا علاقة صراع وسيطرة، فمعرفة «من أين وإلى أين» تفرض احترام الطريق الذي نسير فيه (البيئة)، فإذا كان المنظور الماديّ الوضعي، يعرف الطبيعة بأنّها «مادّة» قابلة للاستغلال، وخالية من الروح أو

١ - الكليني: الكافي، ج ٦، ص ٤٤١. (كتاب الزي والتجمل، باب «لباس الشهرة والخيلاء»، ح ٤).

الغاية، لكنّها في المنظور القرآني كيان «ناطق»، ومسيّح، وشريك في العبوديّة؛ حيث إنّ آيات مثل: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤] تؤسّس لتحول أنطولوجي (وجودي) يغيّر قواعد التعامل مع البيئة من الأساس، ويشير (العلامة الطباطبائي) في تفسيره «الميزان في تفسير القرآن» إلى أنّ تسبيح الكائنات ليس مجرد مجاز شعري أو دلالة حاليّة (بمعنى أنّ وجودها يدل على الخالق فقط)، بل هو حقيقة وجوديّة وسريان للشعور في جميع ذرات الوجود، أي إنّ كل موجود، بحسب مرتبته الوجوديّة، يدرك خالقه وينزهه، وهو ما يعبر عنه بـ «التسبيح التكويني»، هذا الفهم يعني أنّ الشجرة أو النهر أو الجبل ليست مجرد «أشياء» جامدة، بل هي «كائنات عابدة» لها حرمة تكوينيّة^(١).

ويترتب على هذه القراءة نتيجة خُلقيّة جذريّة، تكرّس مبدأ أنّ الاعتداء على البيئة بالتلويث أو التدمير العبيثي ليس مجرد إهدار لمورد اقتصادي، بل هو «إسكات لصوت مسبح» واعتداء على كيان يشارك الإنسان في العبوديّة لله، وهنا تتجلّى الشراكة الكونيّة بين الإنسان والطبيعة؛ فكلاهما عبدان لله، وكلاهما مأموران بالتسبيح، أحدهما بلسان المقال (الإنسان)، والآخر بلسان الحال والوجود (الطبيعة).

٢. البعد السلوكي: الاستخلاف ونهاية مركزيّة الإنسان المطلقة

المفهوم المركزي الثاني الذي يجب أن يحكم تصرّفات الإنسان في البيئة هو «الاستخلاف»، أي اعتبار الإنسان ليس «سيد الطبيعة» المطلق الذي يحقّ له التصرفّ كيفما شاء، بل هو «خليفة» ومستخلف فيها، وأنّ الملكية الحقيقيّة والمطلقة لله وحده: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وهذا المبدأ العقدي يفكّك غطرسة وتسليط الإنسان الحديث ويستبدلها بمفهوم «الأمانة»، لتصبح ملكيّة الإنسان للموارد هي «ملكيّة انتفاع» مقيدة بشروط المالك الأصلي (الله). وأي تصرف يخالف مراد المالك (كالإفساد، والتبذير،

١ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٣، ص ١١٦.

أو تغيير خلق الله) هو تصرف باطل شرعاً وخيانة للأمانة، هذا فضلاً عن "المساءلة الأخروية" للإنسان بما هو وكيل، فهو محاسب بدقة عن كل مورد استهلكه، هذا الوعي بالمساءلة يخلق "رقابة ذاتية" (التقوى) تكون أكثر فعالية من القوانين الوضعية في حماية البيئة.

٣. الإعمار لا الاستنزاف

عندما تكون مهمّة الخليفة هي «استعمار الأرض» أي إعمارها ﴿هُوَ أَشَأْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، فهذا يعني الإعمار بمفهوم التنمية المستدامة التي تحفظ أصل المورد وتستفيد من ريعه^(١)، على عكس الاستنزاف الذي يهلك الأصل، حينئذٍ يصبح التحوّل من «المستهلك» إلى «المستخلف» يعني تبني نمط حياة «أخضر» نابع من عقيدة، يرى في غرس الشجرة عبادة، وفي حماية الماء طاعة، وفي عدالة توزيع الفرص والموارد حقاً للجميع، وفي محاربة التلوث جهاداً ضدّ «الفساد في الأرض»، حينها تصبح المتانة قيمة إيمانية، أي إنّ إنتاج سلع تعمر طويلاً باعتبار ذلك تطبيق لحديث: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» لا يتعلّق فقط بالامثال للأمر التشريعي في تأدية حقوق الآخر، بل في الامثال للأمر التكويني في الاضطلاع بمسؤوليات الخلافة في لأرض، ويصبح الإتقان هنا بمعنى المتانة والديمومة، نقيض «التقادم المبرمج» الذي تدعو إليه الحضارة الشيطانية. هذا فضلاً عن ضرورة إلزام الدول والشركات بالمسؤولية الممتدة للمنتج بعد انتهاء حياته، لمنعها من تصدير «فسادها» إلى المجتمعات والدول المستضعفة.

٤. البعد التشريعي: تفعيل القواعد الفقهية البيئية

يقدم الإسلام منظومة من القواعد الحاكمة للمصلحة العامة التي تنطلق من حفظ نظام الكون، من قبيل قواعد: «لا ضرر ولا ضرار»، و«حماية المشتركات» (الماء، والهواء)، وتحريم الإسراف والتبذير باعتبارهما جرائم بيئية تستوجب التعزير، هذه القواعد أسست العمود الفقري لفقه البيئة.

١ - محمد حسين الطباطبائي: الميزان، ج ١٠، ص ٣٠٩.

بتكريس مبدأ يمنع أي استخدام للحق الشخصي إذا أدى إلى ضرر بالآخر، وبالتالي اعتبار كل نشاط اقتصادي أو صناعي يسبب ضرراً للبيئة (تلوث هواء، وتسميم مياه جوفية، وضجيج، وإبادة أنواع) يندرج تحت «الضرر» و«الضرار» المحرم شرعاً، والقاعدة تشمل الضرر المباشر وغير المباشر، الحالي والمستقبلي، وبما أن تدمير البيئة يضر بصحة الإنسان وبحقوق الأجيال القادمة، فهو يقع تحت طائلة التحريم القطعي، ويوجب «الضمان» (التعويض)، وإزالة الضرر. وأسّس الإسلام نظاماً فريداً للملكية العامة للموارد الطبيعية الأساس، فقد ورد في الحديث: «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار»^(١)، وهنا المشتركات: المياه (الأنهار والبحار)، والمراعي (الغطاء النباتي الطبيعي)، ومصادر الطاقة (النار/النفط/الغاز) هي ملكية عامة للأمة لا يجوز خصخصتها بطريقة تؤدي إلى احتكارها أو حرمان العامة منها، ولا يجوز تلويثها؛ لأن في ذلك اعتداءً على حق الشركاء (المجتمع)، كما ألغى الإسلام الحمى الخاص، وهو «الحمى» الجاهلي (حيث كان الأقوياء يسيطرون على المراعي)، وأسّس «الحمى العام» للمصلحة العامة، مثل حمى خيل المسلمين أو إبل الصدقة، وهذا يؤصل لمشروعية إنشاء «المحميات الطبيعية» التي تمنع فيها الدولة الصيد أو الاحتطاب لحفظ التوازن البيئي.

كذلك، فإن من أدق التشريعات البيئية في الفقه الإسلامي، وتحديدًا في مدرسة أهل البيت (عليه السلام)، أحكام «حریم» مصادر المياه والعمران، و«الحريم» هنا هو المنطقة المحيطة بالموارد التي يمنع فيها أي نشاط يؤثر على سلامة المورد أو كفاءته، ويشير (الشيخ الطوسي) في «المبسوط»^(٢) و(الشهيد الصدر) في «اقتصادنا»^(٣) إلى أن هذه المقادير ليست تعبدية بحتة، بل هي تقديرات لرفع الضرر، ما يعني إمكانية توسيعها اليوم (بمئات الأمتار أو الكيلومترات) بناءً على رأي أهل الخبرة لضمان عدم تلوث المياه الجوفية بالمواد الكيميائية الحديثة، ولعل هذا ما دعا مراجع التقليد المعاصرين إلى إصدار فتاوى جذرية تتناول البعد البيئي: ف(السيد علي الخامنئي) أفتى

- ١ - الحر العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٣٤. (كتاب «إحياء الموات»، باب «أن الناس شركاء في ثلاثة»، ح ٣٢٢٩٦).
- ٢ - الطوسي: المبسوط في فقه الإمامية، ج ٣، ص ٢٧٥.
- ٣ - محمد باقر الصدر: اقتصادنا، ص ٥٣٠.

بأن تدمير البيئة وتلويثها معصية وحرام شرعاً، مؤكداً أن «الأرض وضعها للأنام» وليست حكراً لجيل أو فئة^(١)، وكذلك أكد (السيد السيستاني) على المسؤولية الشرعية في الحفاظ على النظافة العامة والمشاركات^(٢).

٥. المقارنة بين النموذجين

يقع جوهر الخلاف بين الاقتصاد الوضعي الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي في تعريف «الحاجة» و«الرغبة»، وفي الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي: يقوم الاقتصاد الرأسمالي المعاصر على فرضية «المشكلة الاقتصادية» المتمثلة في: ندرة الموارد النسبية مقابل لا نهائية الحاجات الإنسانية، لكن التحليل الإسلامي العميق يكشف خلطاً متعمداً في هذه الفرضية بين «الحاجات» و«الرغبات»: فالحاجات هي الضرورات التي لا تقوم الحياة من دونها (طعام، مأوى، كساء، أمن، تعليم)، وهذه الحاجات «محدودة» بطبيعتها وقابلة للإشباع؛ فالإنسان لا يستطيع أكل أكثر من طاقته، ولا لبس أكثر من حاجته في آن واحد، أما الرغبات فهي الشهوات والتطلعات النفسية للكماليات والتفاخر، وهذه هي التي لا نهاية ولا سقف لها.

يعمل الاقتصاد الحديث عبر آليات التسويق وصناعة الثقافة الاستهلاكية، وعلى تحويل «الرغبات» إلى «حاجات» وهمية، ما يخلق «اقتصاد الرغبة»، وهذا النمط الاقتصادي هو المحرك الأول للأزمة البيئية؛ لأن رغبات النفس الأمارة لا حدود لها، بينما كوكب الأرض محدود الموارد، ومحاولة إشباع رغبات غير متناهية من موارد متناهية هي معادلة مستحيلة تؤدي حتماً إلى الانهيار البيئي. إن «اقتصاد الحاجة» الذي يدعو إليه الإسلام، حيث يجري استخدام الموارد بقدر الضرورة والكفاية، مع السعي لتهذيب الرغبات لا إطلاق عنانها، يتطلب تحولاً وانتقالاً من مفهوم «مستوى المعيشة» القائم على الكم، إلى مفهوم «جودة الحياة» أو «الحياة الطيبة»

١ - السيد علي الخامنئي: «بيان بمناسبة أسبوع الموارد الطبيعية»، الموقع الرسمي لمكتب حفظ ونشر آثار الإمام الخامنئي.

٢ - السيد علي الحسيني السيستاني: «المشاركات»، الموقع الرسمي لمكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني.

القائمة على السكينة والتوازن. يرد في الأثر: "لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى ثالثاً"^(١). هذا الحديث لا يشرعن الجشع، ولا يصفه باعتباره حقيقة اقتصادية يجب الخضوع لها (كما تفعل الرأسمالية)، بل يذمه ويصف طبيعة النفس غير المزكاة، وهنا يبرز الحل الإسلامي ليس في توفير الوادي الثالث (النمو الاقتصادي اللا متناهي المستحيل بيئياً) بل في «تزكية النفس» لتقنع بما يكفيها، والانتقال من «اقتصاد الرغبة» إلى «اقتصاد الكفاية».

خاتمة

إنّ الآليات الاقتصادية الحديثة المتمثلة في التقادم المبرمج والموضة السريعة ليست مجرد استراتيجيات ربحية محايدة، بل هي تجسيد مادي ومؤسسي لوساوس «الإغواء» و«التزيين» و«الوعد بالفقر»، فهي نظام يقتات على تدمير «الميزان» البيئي واستعباد «الإرادة» البشرية، ومواجهة هذا النظام لا تكون فقط بالتشريعات القانونية (مثل الحق في الإصلاح)، بل تتطلب ثورة روحية تعيد تعريف معنى «النجاح» و«السعادة» بعيداً عن التكاثر المادي، وتستعيد دور الإنسان بوصفه «خليفة» مؤتمن على الأرض، لا «مستهلكاً» نهماً يلتهم مقدراتها.

إنّ الأزمة البيئية الراهنة هي مرآة عاكسة لروح الإنسان المعاصر التي أفسدها الترف وأعمتها المادة؛ فقد أثبتت الدراسة أنّ «التغير المناخي» هو التجسيد الواقعي لآية «إهلاك القرى» عبر آلية «فسق المترفين»، وأثبتت أنّ الرأسمالية الاستهلاكية بصفتها النظام الحاضن لهذا الترف، تمثل «الرهط المفسد» الذي يقود الكوكب نحو الهاوية، ووصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ الخلاص لن يكون تقنياً فقط، بل يجب أن يكون خُلُقياً ومعنوياً؛ فالعودة إلى «الحياة الطيبة» التي توازن بين حق «الخليفة» (الإنسان) وحقّ «المستخلف فيه» (البيئة)، وتبني نموذج «عمارة الأرض» العلوي الذي يقدم الاستدامة على الجباية، هو السبيل الوحيد لتجنبّ «الفساد في البر والبحر».

١ - الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ١٠، ص ٤٢١. (تفسير سورة التكاثر).

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربيّة

- القرآن الكريم.
- الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ج ١، منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩٣.
- محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
- علي الخامنئي: "بيان بمناسبة أسبوع الموارد الطبيعيّة"، الموقع الرسمي لمكتب حفظ ونشر آثار الإمام الخامنئي، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥.
- الشريف الرضي: نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٦٧ م.
- ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- محمد سعيد صباريني ورشيد الحمد: البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة (٢٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩ م.
- صدر الدين الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٩٨١ م.
- محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، ط ٢١، ١٩٩١ م.
- محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية (التفسير الموضوعي)، دار التعارف للمطبوعات، ط ١، ١٩٨٠ م.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ١، ١٩٩٧ م.
- الفضل بن الحسن الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة

- الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٩٩٥ م.
- فخر الدين الطريحي: مجمع البحرين، تحقيق أحمد الحسيني، مكتبة الثقافة الإسلامية، ط٢، ١٤٠٨ هـ.
- محمد بن الحسن الطوسي: المبسوط في فقه الإمامية، تصحيح وتعليق محمد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط١، ١٣٨٧ هـ.
- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي. تحقيق علي أكبر الغفاري ومحمد الآخوندي، دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٤٠٧ هـ.
- محمد جواد مغنّية: التفسير الكاشف، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٨ م.
- محمد مهدي النراقي: جامع السعادات، تحقيق محمد كلانتر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٩٨٠ م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Agence France-Presse (AFP). «Chile's desert dumping ground for fast fashion leftovers.» France 24, 8 Nov. 2021.
- Galbraith, John Kenneth. The Affluent Society. 40th Anniversary Edition, Houghton Mifflin Company, 1998.
- Grant, Tom. «Dead White Man's Clothes.» ABC News (Foreign Correspondent), Australian Broadcasting Corporation, 18 Aug. 2021.
- Jevons, William Stanley. The Coal Question: An Inquiry Concerning the Progress of the Nation, and the Probable Exhaustion of Our Coal-Mines. 2nd ed., Macmillan and Co., 1866.
- Kasser, Tim. The High Price of Materialism. MIT Press, 2002.
- rajewski, Markus. «The Great Lightbulb Conspiracy.» IEEE Spectrum, vol. 51, no. 10, Institute of Electrical and Electronics Engineers, 2014.

- London, Bernard. Ending the Depression Through Planned Obsolescence. New York, 1932.
- Meadows, Donella H., et al. The Limits to Growth. Universe Books, 1972.
- Niinimäki, Kirsi, et al. «The Environmental Price of Fast Fashion.» Nature Reviews Earth & Environment, vol. 1, no. 4, Springer Nature, Apr. 2020.
- xfam International. Carbon Billionaires: The Investment Emissions of the World's Richest People. Oxfam, Nov. 2022.
- Oxfam International. Confronting Carbon Inequality. Oxfam, Sep. 2020.